.

**مذكرة حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الرابع من سنة 2020**

**عرف الاقتصاد الوطني انكماشا بنسبة 6% خلال الفصل الرابع من سنة 2020، تحت تأثير انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 7,3% والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 5,5%.**

**وفي انتظار نتائج الحسابات الوطنية السنوية المؤقتة التي ستنشر شهر يونيو القادم، ومع هذا النمو المسجل خلال الفصل الرابع، ستنتهي سنة 2020 بركود في نمو الاقتصاد الوطني بنسبة 7,1%، وهي أقل ب 0,1 نقطة مقارنة مع توقعات المندوبية السامية للتخطيط في شهر يناير 2021.**

**انكماش في النشاط الاقتصادي**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 6,8% في الفصل الرابع من سنة 2020 مقابل5,2% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. وتعزى هذه النتيجة إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 7,3% عوض انخفاض بنسبة 5,6 %السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 0,3% عوض انخفاض بنسبة 0,1%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجمبدورها، تراجعا بنسبة 1,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 عوض ارتفاع قدره 2,9% نفس الفصل من السنة الماضية. فباستثناء أنشطة الصناعة الاستخراجية التي سجلت نموا بنسبة 8,9% عوض 3% ، فباقي مكونات القطاع عرفت نموا سالبا ب:

* 6,7% على مستوى البناء والأشغال العمومية عوض ارتفاع ب 2%؛
* 1,6 %بالنسبة للصناعات التحويلية عوض ارتفاع ب 3%؛
* 0,7 %بالنسبة الماء والكهرباء بنسبة عوض ارتفاع ب 3,4%.

ومن جهتها، انخفضت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة 7,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 بعد أن سجلت ارتفاعا نسبته 3,9% نفس الفصل من السنة الماضية. وهذا الانخفاض الحاد كان نتيجة التأثير المشترك لانخفاض القيم المضافة ل:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 57,1 %عوض ارتفاع بنسبة 3,3%؛
* النقل بنسبة 18,6% عوض ارتفاع بنسبة 6,1%؛
* التجارة بنسبة 8,2% عوض ارتفاع بنسبة 2%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 7,1% عوض ارتفاع بنسبة 3,6%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1,2% عوض ارتفاع بنسبة 5,7%؛

وإلى ارتفاع أنشطة:

* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2,8% عوض 4,6%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,1% عوض 3,4%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 0,1% عوض 0,7%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** انخفاضا بنسبة 5,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 عوض ارتفاع نسبته 3,5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لانخفاض الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 8% سجل **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الرابع من سنة 2020 انخفاضا بنسبة 6% عوض ارتفاع بنسبة 2,3% السنة الماضية.

**التحكم في التضخم**

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليانخفاضا بلغ 5% عوض ارتفاع بنسبة 3,2% سنة من قبل، مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة 1% عوض 0,9%.

**تراجع الطلب الداخلي**

انكمش الطلب الداخلي بنسبة 5,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 عوض ارتفاع بنسبة 1,4% نفس الفترة من السنة الماضية مع مساهمة سلبية ب 6,1 نقطة في النمو الاقتصادي عوض مساهمة موجبة ب 1,6 نقطة.

وسجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر انخفاضا بنسبة 4,3% بمساهمة سلبية في النمو ب 2,4 نقطة عوض مساهمة موجبة ب 0.4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ومن جهتها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية انخفاضا نسبته 0,7% مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي ب 0,1 نقطة عوض مساهمة موجبة ب 1,2 نقطة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

ومن جهته، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضا بنسبة 9,4% خلال الفصل الرابع لسنة 2020 مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي ب 2,6 نقطة عوض 0,3 نقطة نفس الفترة من السنة الماضية.

**مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

في المقابل، سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو بلغت 0,1 نقطة عوض 0,8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وسجلت الصادرات انخفاضا بنسبة 8,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 بمساهمة سلبية في النمو ب 3,1 نقطة عوض مساهمة إيجابية ب 1,6 نقطة. وبدورها، تراجعت الواردات من السلع والخدمات بنسبة 6,6% عوض ارتفاع بنسبة 1,7% مع مساهمة إيجابية في النمو ب 3,2 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 0,9 نقطة سنة من قبل.

**انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني**

مع انخفاض للناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 5% وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 32,1%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا بنسبة 3,3 % في الفصل الرابع من سنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 2,8% سنة من قبل.

وأخذا بالاعتبار انخفاض الاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة بنسبة 3,2 %مقابل ارتفاع بنسبة 3,5% المسجل سنة من قبل، فقد بلغ الادخار الوطني 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,1%.

و قد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 29,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 33,2 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك تقلصت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2019 حيث انتقلت من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 .

*وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2020:*

